اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية
وتقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية الموحدة ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

دعــوة إلى السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية

يتشرف مجلس إدارة البنك الأهلي ش.م.ق.ع ("البنك")، بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية الذي سيعقد في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٠/٢/٢٦، في قاعة لوكريّون، فندق لا سيجال – الدوحة، يليه مباشرةً اجتماع الجمعية العامة غير العادية، وذلك للنظر في جدول الأعمال أدناه. وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني لأي من الجمعيتين العادية أو الغير عادية، سوف يعقد الاجتماع الثاني في تمام الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٠/٠٣/٠٤، في نفس المكان.

فيصل بن عبد العزيز بن جاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

جدول أعمال الجمعية العامة العادية:

١. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والمصادقة عليها، ومناقشة الخطط المستقبلية للبنك.

٢. سماع تقرير مدققي الحسابات عن ميزانية البنك والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والمصادقة عليها.

٣. مناقشة الميزانية العمومية للبنك وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والمصادقة عليهما.

٤. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن العام ٢٠١٩ نسبتها ١٥٪ نقداً، بالإضافة إلى أسهم مجانية بنسبة ٥٪، وذلك لمالكي أسهم البنك بتاريخ يوم انعقاد الجمعية العامة.

٥. سماع تقرير مجلس الإدارة عن الحوكمة لسنة ٢٠١٩ واعتماده.

٦. إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والموافقة على مكافآتهم.

٧. الموافقة على تعيين مراقب للحسابات للسنة المالية ٢٠٢٠، والموافقة على أتعابه.

٨. انتخاب ستـة أعضاء لمجلس الإدارة المستوفين للشروط لمدة ثلاث سنوات من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٢.

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية:

١. الموافقـة على زيادة رأس مال البنك بمقدار الأسهم المجانية الممنوحة بموجب قرار الجمعية العامة العادية بواقــع ٥٪ والبالغ عــددها ١١٥,٦٩٨,٢٣٩ سهماً، ليصبح رأس مال البنك ٢,٤٢٩,٦٦٣,٠١٩ سهماً، وتعديل المادة (٦) من النظام الأساسي للبنك بحيث تعكس زيادة رأس المال.

٢. الموافقة على تفويض رئيس مجلس الإدارة أو نائب رئيس مجلس الإدارة في إتمام الإجراءات اللازمة لتعديل النظام الأساسي وفقاً لما هو وارد أعلاه، بما في ذلك الحضور والتوقيع عليها لدى إدارة التوثيق بوزارة العدل ولدى وزارة التجارة والصناعة أو الجهات الرسمية الأخرى.

٣. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة باتخاذ كافة إجراءات إصدار سندات راس المال المساند بقيمة ٣٠٠ مليون دولار أميركي لتعزيز قاعدة راس المال وفقاً لما يلي:

- سيكون هيكل السندات متماشياً مع متطلبات السوق والمتطلبات التنظيمية لإصدار سندات راس المال المساند.
- قد يتم الإدراج في بورصة لندن أو البورصة الأيرلندية أو تكون غير مدرجة.
- قابلة للاستدعاء بعد ٥ سنوات وفقاً لقرار البنك.
- تكون أدنى من الالتزامات غير الثانوية القائمة للبنك بما في ذلك الدين الثانوي والمودعين واعلى من الأسهم العادية المصدرة من البنك/ الصادرة عن البنك.
- يتم الإصدار مباشرة من خلال البنك أو من خلال شركة ذات غرض خاص مملوكة بالكامل من البنك.
- تفويض مجلس الإدارة بكل ما هو لازم وضروري للطرح وفي تحديد الوقت الملائم للطرح، من خلال إيداعات خاصة، محلية أو خارجية والموافقة على التفاصيل والشروط المتعلقة بالإصدار والحصول على الموافقات اللازمة لذلك من المصرف المركزي وأية جهات حكومية أو غير حكومية أخرى، مع حق تفويض الإدارة التنفيذية باتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ قرار سندات رأس المال المساند.

٤. الموافقة على انشاء برنامج أسهم تحفيز وتفويض مجلس ادارة في تأسيس البرنامج وفقاً لأحكام القوانين المرعية و والحصول على الموافقات اللازمة.

المواد المزمع تعديلها من النظام الأساسي

المادة (٦) قبل التعديل	المادة (٦) بعد التعديل
يكون رأس مال الشركة المصدر ٢,٣١٣,٩٦٤,٧٨٠ ر.ق (مليارين وثلاثمائة وثلاثة عشر مليون وتسعمائة وأربعة وستون ألف وسبعمائة وثمانون) ريالاً قطرياً موزعاً على ٢,٣١٣,٩٦٤,٧٨٠ (مليارين وثلاثمائة وثلاثة عشر مليون وتسعمائة وأربعة وستون ألف وسبعمائة وثمانون) سهماً بقيمة اسمية للسهم الواحد مقدارها ريال قطري واحد.	يكون رأس مال الشركة المصدر ٢,٤٢٩,٦٦٣,٠١٩ ر.ق (مليارين وأربعمائة وتسعة وعشرون مليون وستمائة وثلاث وستون ألف وتسعة عشر) ريالاً قطرياً موزعاً على ٢,٤٢٩,٦٦٣,٠١٩ (مليارين وأربعمائة وتسعة وعشرون مليون وستمائة وثلاث وستون ألف وتسعة عشر) سهماً بقيمة اسمية للسهم الواحد مقدارها ريال قطري واحد.

ملاحظــات:

- لكل مساهم مسجل كما بتاريخ ٢٠٢٠/٠٢/٢٦ حق حضور اجتماعات الجمعية العامة للبنك، وفي حالة تعذر حضور المساهم شخصياً، يرجى توكيل من ينوب عنه من المساهمين الآخرين (من غير أعضاء مجلس الإدارة) في حضور اجتماعات الجمعية العامة، على أن يكون التوكيل/ التفويض كتابة وأن يقدم إلى الموظف المختص لدى البنك قبل انعقاد الاجتماع للتصديق عليه، على أنه لن تقبل سوى التوكيلات/ التفويضات الاصلية. ولا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة عن ٥٪ من أسهم البنك. ويمثل ناقصو الأهلية وفاقدوها النائبون عنهم قانوناً ويمثل القاصر والده أو وليه. وفي حالة كون المساهم شخصية اعتبارية، على ممثلي الشخصية الاعتبارية إحضار كتاب خطي من الشخصية الاعتبارية موقعاً ومختوماً حسب الأصول يفيد التفويض لحضور اجتماع الجمعية العامة للبنك والتمثيل في هذا الاجتماع، مع إرفاق صورة من السجل التجاري ساري الصلاحية.
- سوف يتم وضع إعلان مفصل لاطلاع المساهمين الخاص قبل أسبوع على الأقل من انعقاد الجمعية العمومية، وذلك بمكاتب إدارة الالتزام في الطابق الثاني من المركز الرئيسي للبنك، يتضمن ملخصاً وافياً عن المكافآت، التسهيلات والأتعاب التي حصل عليها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عملاً بأحكام المادة ١٢٢ من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥.
- يرجى من السادة المساهمين الكرام الحضور إلى مكان الاجتماع قبل الموعد المحدد بساعة واحدة على الأقل وذلك لتسهيل إجراءات التسجيل.

تقرير مجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

بالنيابة عن مجلس إدارة البنك الأهلي، يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي للبنك عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

في العام ٢٠١٩، حققنا تقدماً كبيراً في كافة الأقسام وكان أداؤنا ثابتاً ومستقراً. وقد واصلنا تحقيق أهدافنا من خلال دعم الرؤية الشاملة للبنك الأهلي «لنكون في قلب المجتمع»، كما نسعى لدعم النمو المستدام لعملائنا القيمين ومجتمعنا بشكل عام.

كان أداؤنا شهادة على نهجنا الهادف لتحقيق أداءً مالياً صلباً وثابتاً خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، ويسرني أن أعلن عن تحقيق نتائج إيجابية للبنك في العام ٢٠١٩ حيث بلغ الربح الصافي ٦٧٥,٢ مليون ريال قطري مقارنة بـ ٦٦٥,٦ مليون ريال قطري في العام ٢٠١٨، كما نمت القروض والسلف بنسبة ١٤,٨٪ مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٨ حيث بلغت ٣١,٥٩١ مليون ريال قطري. وقد ارتفعت الإستثمارات بنسبة ٢٧,١٪ مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٨ حيث بلغت ٧,٥٢١ مليون ريال قطري، بينما بلغ معدل كفاية رأس المال الإجمالي في ديسمبر ٢٠١٩ نسبة جيدة بلغت ١٨٪، مما يعكس المركز المالي القوي للبنك.

ونتيجة أدائنا القوي في العام ٢٠١٩، ومع الأخذ بعين الاعتبار تعظيم ثروة المساهمين ومتطلبات رأس المال للبنك وتوقعات السيولة والميزانية العمومية، فقد اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بنسبة ١٥٪ (١٥, ٠ ريال قطري لكل سهم) وأسهم مجانيه بنسبة ٥٪ (سهم واحد جديد لكل ٢٠ سهم) كتوزيع أرباح لسنة ٢٠١٩.

حقق البنك الأهلي بنجاح أحد أهدافه الإستراتيجية الرئيسية المتمثلة في تحسين التمويل المستقر من خلال استكمال عملية اصدار الشريحة الثالثة لسندات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في أسواق سندات الدين العالمية وذلك من ضمن برنامج السندات متوسطة الأجل بقيمة ١,٥ مليار دولار أمريكي. وقد تم تسجيل فائض في الإكتتاب بما يزيد عن ٣ مرات من قبل أكثر من ٨٥ مستثمر في آسيا والشرق الأوسط وأوروبا. وهذا يدلّ على استمرار ثقة المستثمرين الدوليين في كل من قطر والبنك الأهلي.

بالإضافة إلى ذلك وكشهادة اخرى على ادائنا فإن وكالة موديز قد أكدت على التصنيف الإئتماني للبنك الأهلي عند A2 / P1، وهو ثاني أعلى تصنيف للبنوك التقليدية في قطر بعد بنك قطر الوطني. كما أكدت وكالة فيتش الدولية على التصنيف الإئتماني طويل الأجل للبنك الأهلي عند 'A'. «

ويسرني أن أفصح أن هذه الإنجازات قد تحققت دون أي مساومة على الحوكمة والرقابة الداخلية. كما إننا نقوم بالمزيد من الإستثمار في تعزيز وتحسين أنظمة الإبلاغ عن التحويلات أو المعاملات المشبوهة من خلال تطوير أنظمة الأمن السيبراني والحوكمة، وذلك بهدف حماية معلومات وبيانات عملائنا. وفي هذا السياق، فإننا على تعاون وتنسيق وثيق مع الجهات الرقابية.

كما نواصل جهودنا لاعتماد التكنولوجيا المبتكرة وضمان تقديم أفضل الخدمات الموثوقة على مدار الساعة. لقد قام البنك بالإستثمار في البنية التحتية للتكنولوجيا من ضمنها تحسينات في سعة البيانات والعمليات المصرفية الرقمية التي ستساهم في تحسين تجربة العملاء من خلال تقديم خدمات أفضل وأكثر كفاءة وفاعلية. وفي المرحلة المقبلة من رحلتنا، سيتم التركيز على تعزيز تجربة قنوات التسويق الموحدة من خلال تعزيز منصات الخدمات المصرفية على الجوال وعلى الإنترنت، وكذلك إطلاق منتج المحفظة الإلكترونية الجديدة E-Wallet.

لقد واصلنا تطوير فروع البنك حيث قمنا بتجديد فرع الوكرة لخدمة ودعم عملائنا بشكل أفضل. كما زودت شبكة الفروع بأكثر من ٧٠ جهاز صراف آلي تم وضعها في أماكن استراتيجية في مختلف أرجاء قطر لضمان الاستخدام الأمثل للشبكة، حيث توفر أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك خدمات عمليات السحب والإيداع النقدي لتمكين العملاء من تلبية متطلباتهم اليومية بسهولة.

لقد ارتكز نجاح البنك على كفاءة وتفاني وجهود موظفينا وإخلاصهم، وكذلك على ثقة عملائنا وعلى الدعم غير المحدود من المساهمين الذين نعتبرهم أسس نجاحنا.

وانطلاقاً من ايمان مجلس الإدارة بأن حوكمة الشركة يشكل عنصر رئيسي لضمان الإدارة السليمة للبنك لما فيه صالح كافة الأطراف المعنيين، فقد اتخذ مجلس الإدارة الخطوات اللازمة لضمان امتثال البنك مع قواعد الحوكمة ومع متطلبات الإفصاح والتقارير المالية التي وضعتها بورصة قطر.

أود أن أعرب عن بالغ شكري وتقديري لمجلس الإدارة، ولفريق الإدارة التنفيذية ولموظفي البنك على النتائج التي تحققت خلال العام ٢٠١٩ والتي لم يكن من الممكن تحقيقها لولا الجهود المخلصة التي بذلوها.

وبالنيابة عن مجلس الإدارة، يشرفني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، حفظه الله، لقيادته الرشيدة للدولة، وإلى معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد بن خليفة بن عبد العزيز آل ثاني وسعادة وزير المالية وسعادة وزير التجارة والصناعة لتوجيهاتهم الكريمة وسياساتهم الحكيمة. ونولي بالشكر سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي، ونائبه سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم العبدالله آل ثاني وكافة العاملين بمصرف قطر المركزي على دعمهم المتواصل في كافة المجالات لقطاع البنوك.

وختاماً، نسأل الله العلي القدير أن يوفقنا إلى مزيد من التقدم والإزدهار بما يعود بالنفع على وطننا ومجتمعنا وتراثنا، وعلى النحو الذي يرضي عملاءنا ويحقق مصالح المساهمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

فيصل بن عبد العزيز بن جاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي البنك الأهلي (ش.م.ق.ع) المحترمين
تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة للبنك الأهلي ("البنك") وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ"المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وكلاً من البيانات المالية الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة متضمنة ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات تفسيرية أخرى.

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" ووفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني ذات العلاقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا أيضاً بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، بحسب تقديرنا المهني، هي الأمور الأكثر أهمية في تدقيقنا لهذه البيانات المالية الموحدة للسنه الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناول أمور التدقيق الرئيسية خلال عملية التدقيق
تدنيّ قيمة الموجودات المالية	
بلغت الموجودات المالية للمجموعة لبنود داخل وخارج الميزانية العمومية ما قيمته ٤٨,٢ مليار ريال قطري و ٤٤,٥ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و٢٠١٨ على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، بلغت مخصصات خسائر الإئتمان المتوقعة المعترف بها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ما قيمته ١٣٢ مليون ريال قطري. ان المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) معيار محاسبي معقّد يتطلب أحكام هامة، والتي كانت أساساً لتطوير نماذج لقياس خسائر الإئتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى (أدوات الدين). هناك مخاطر بأن الموجودات المالية قد تدنّت قيمتها ولم يتم تكوين مخصص كافي وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها. قد تكون الموجودات المالية غير دقيقة نظراً للأسباب التالية: - المنهجيات المستخدمة لتطوير إحتمالية التعثّر(PD)؛ الخسارة عند التعثّر (LGD)؛ و التعرضات الإئتمانية عند التعثر-(EAD) غير مناسبة. - التجزئة غير المناسبة للمحافظ المستخدمة لتطوير مقاييس المخاطر. - لا يمثل عدد ونطاق السيناريوهات المستقبلية تغطية للمستوى المناسب من النتائج المحتملة. - تقنيات الاستقراء المستخدمة في تخطيط السيناريوهات والمقاييس (إحتماليّة التعثر والخسارة عند التعثر والتعرضات الإئتمانية عند التعثر في الفترات المستقبلية غير مناسبة). - المنهجية المستخدمة لتخصيص الإحتمالية لكل سيناريو قد تكون غير مناسبة أو غير مدعومة. - الزيادات الجوهريّة (أو الإنخفاضات) في مخاطر الائتمان (الحركات بين المرحلة ١، المرحلة ٢ والمرحلة ٣) لم يتم تحديدها بشكل كامل أو دقيق في الوقت المناسب. - الإفتراضات المدمجة في نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة لم يتم تحديثها في الوقت المناسب. يرجى الرجوع إلى الإيضاحات التالية من البيانات المالية الموحدة: • الإيضاح رقم ٣.ج- السياسات المحاسبية الهامة للموجودات والمطلوبات المالية. • الإيضاح رقم ٤- إدارة المخاطر المالية • الإيضاح رقم ٧- محاسبة وتصنيف الموجودات والمطلوبات المالية • الإيضاح رقم ٨ - نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي • الإيضاح رقم ٩- مطلوب من بنوك • الإيضاح رقم ١٠- قروض وسلف مقدمة لعملاء • الإيضاح رقم ١١ - إستثمارات مالية • الإيضاح ١٣ - موجودات أخرى	قمنا بتقييم وإختبار التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة ذات الصلة على حوكمة البيانات والمنهجيات والمدخلات والإفتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في إحتساب مخصصات تدني القيمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن عملنا المنجز يشمل الإجراءات التالية على نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة للمجموعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩): - لعينات مختارة من التسهيلات الإئتمانية، لقد قمنا بإجراء مراجعة مفصلة لمخاطر الإئتمان والنظر بمراحل تلك التسهيلات الإئتمانية للمجموعة وخسائر الإئتمان المتوقعة المحتسبة. - مراجعة وتقييم ملائمة البيانات والإفتراضات والمنهجيات المستخدمة في نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الخاص بالبنك (إحتمالية التعثّر(PD)، الخسارة عند التعثر (LGD) والتعرضات الإئتمانيةعند التعثر (EAD)، والتصنيف الداخلي للعملاء. - تقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مؤشرات مخاطر الإئتمان للموجودات المالية إستناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) وتوجيهات مصرف قطر المركزي والتأثيرات المحتملة على مراحل خسائر الإئتمان المتوقعة والمخصصات المتوقعة. - تقييم منهجية خسائر الإئتمان المتوقعة، وسيناريوهات الإقتصاد الكلي ، ونموذج التحقق / الإختبار وتعديلات ما بعد المنهج على أساس عينات مختارة. قمنا بتقييم ما إذا كانت الإفصاحات ذات الصلة في هذا المجال كافية وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها.

ahlibank.com.qa 4423 2393

اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية
وتقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية الموحدة ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي البنك الأهلي (ش.م.ق.ع) (تتمه)
تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمه)

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناول أمور التدقيق الرئيسية خلال عملية التدقيق
أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية	
لقد قمنا بتحديد أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط المتعلقة بإعداد التقارير المالية لأن أنظمة المحاسبة وإعداد التقارير المالية للمجموعة تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا المعقدة. بسبب حجم المعاملات الكبير وتنوعها، والتي تتم معالجتها بشكل يومي هناك خطر يتمثل في إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية المتعلقة بها لم يتم تصميمها بصورة دقيقة ولا تعمل بشكل فعال. إن إحدى مجالات التركيز تتعلق بإدارة الوصول المنطقي وتوزيع المهام. تعتبر الضوابط الأساسية ضرورية لأنها تضمن أن التغييرات في التطبيقات والبيانات مناسبة و معتمدة ومراقبة. وعلى وجه الخصوص، الضوابط المدمجة ذات العلاقة ضرورية للحد من إحتمالات الإحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو تغيير البيانات الأساسية.	إن منهج التدقيق الخاص بنا يعتمد على الضوابط الآلية وبالتالي تم تصميم الإجراءات لفحص الوصول و التحكم في أنظمة تكنولوجيا المعلومات. تشمل إجراءات التدقيق لدينا: • تحديث فهم تكنولوجيا المعلومات في التطبيقات ذات الصلة للتقارير المالية بما في ذلك نظام البنك المصرفي ونظام الخزينة و نظام المراسلات والبنية التحتية التي تدعم هذه التطبيقات. • فحص عناصر التحكم الآلي في الإدخال والمعالجة والإخراج الرئيسية المتعلقة بعمليات الأعمال. • فحص ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة ذات الصلة بضوابط الرقابة الآلية والمعلومات التي يعالجها الحاسوب والمتعلقة بأمن الوصول وتغييرات البرامج ومراكز البيانات وعمليات الشبكة. • تقييم دقة واكتمال المعلومات التي تم معالجتها بواسطة الحاسوب وإستخدامها لغاية التقارير المالية.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة والمعلومات المكملة التي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، والتقرير السنوي المتوقع تسليمه لنا بعد تاريخ تقرير التدقيق. لا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات الخاص بنا. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى، حيث أننا لا نبدي أي تأكيد أو إستنتاج حولها. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا بالإطلاع على المعلومات الأخرى، وبذلك، نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء جوهرية.

إذا تبين لنا بناءاً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، بأن هذه المعلومات تحتوي على أخطاء جوهرية فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك. لا يوجد لدينا أي ملاحظات حولها.

مسؤوليات مجلس الإدارة في إعداد البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها، والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية التي يعتبرها مجلس الإدارة ضرورية لغرض إعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على الإستمرارية والإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبـدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم ينوي مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

ويعتبر مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الاخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءاً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، وذلك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم وإنجاز إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الإحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعّدة من قبل الإدارة.
- بإستنتاج مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي، وبناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظـروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الإستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الإستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء التدقيق للمجموعة. ونحن لا نزال المسؤولين الوحيدين عن رأينا حول التدقيق.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، بالأمور الأخرى، وبما يخص النطاق المخطط للتدقيق وتوقيته ونتائجه الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري يتبين لنا من خلال تدقيقنا في نظام الرقابة الداخلي.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة ببيان يظهر إمتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالإستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي يحتمل الإعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على إستقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان ذلك مناسباً.

من الأمور التي تم التوصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

بالإضافة الى ذلك، كما هو متطلب في قانون الشركات التجارية القطري، فإننا نفصح عما يلي و برأينا أيضاً، أن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة. ومحتوى تقرير مجلس الإدارة يتفق مع البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما وقد حصلنا على كافة المعلومات والإفصاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وأنه، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة الحالية مخالفات لأحكام قانون مصرف قطر المركزي أو قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها أو لأحكام النظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي.

في الدوحة – قطر
٦ فبراير ٢٠٢٠
عن ديلويت آند توش
فرع قطـر

وليد سليم
شريـك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٣١٩)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر

	٢٠١٩ ألف ر.ق	٢٠١٨ ألف ر.ق (معدّلة)
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	١,٤٠٠,٦٥٤	٢,٤٠٥,٥٥١
مطلوب من بنوك	٢,٩١٣,٣١٠	٤,١٠٢,١٦١
قروض وسلف مقدمة لعملاء	٣١,٥٩١,١٠٦	٢٧,٥١٥,٣٨١
إستثمارات مالية	٧,٥٢٠,٦٠٦	٥,٩١٧,٢٦٩
ممتلكات ومعدات	٢٦٣,٥٧٠	٢٤٧,٨٣٥
موجودات أخرى	٢٢٥,٦٣٤	٢١٤,٦٩٥
إجمالي الموجودات	**٤٣,٩١٤,٨٨٠**	**٤٠,٤٠٣,٨٩٣**
المطلوبات		
مبالغ مستحقة للبنوك والمصرف المركزي	٤,٤٤٣,٢٣٠	٥,٧٣٤,٧٩٣
شهادات إيداع وأوراق تجارية	٢٠,٠٠٠	٤٩٥,٦٧٢
ودائع عملاء	٢٥,٤٩٩,٨٥٢	٢١,٧٦٥,٤٣٢
سندات دين	٥,٤٩٢,٠٠٨	٣,٦٦٥,٧٢٥
قروض أخرى	١,٦٤١,٦٠١	٢,٥٠٧,٦٩٠
مطلوبات أخرى	٨٥٩,٤٧٧	٧٣٢,٩٤٩
إجمالي المطلوبات	**٣٧,٩٥٦,١٦٨**	**٣٤,٩٠٢,٣٦١**
حقوق الملكية		
رأس المال	٢,٣١٣,٩٦٥	٢,١٠٣,٦٠٤
إحتياطي قانوني	١,٧٢٣,٨٤٧	١,٦٥٦,٣٢٤
إحتياطي مخاطر	٦٧٩,٨٣٧	٦٣١,٠٧٨
إحتياطي قيمة عادلة	(١٢)	(١١,٤٨٩)
أرباح مدورة	١,٢٤١,٠٧٥	١,١٢١,١١٤
إجمالي حقوق الملكية	**٥,٩٥٨,٧١٢**	**٥,٥٠٠,٦٣١**
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**٤٣,٩١٤,٨٨٠**	**٤٠,٤٠٣,٨٩٣**

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في ١٦ يناير ٢٠٢٠ ووقعها بالنيابة عنه كل من:

فيصل بن عبد العزيز بن جاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

محمود ملكاوي
الرئيس التنفيذي بالإنابة

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	٢٠١٩ ألف ر.ق	٢٠١٨ ألف ر.ق
إيرادات فوائد	١,٨٣٥,٩٠٢	١,٧٤٤,٦٣٨
مصروفات فوائد	(١,٠٠٩,٥٦٩)	(٩١٥,٣٥١)
صافي إيرادات فوائد	**٨٢٦,٣٣٣**	**٨٢٩,٢٨٧**
إيراد رسوم وعمولات	**٢٠٩,٣٢١**	**١٩١,١٤٣**
مصاريف رسوم وعمولات	(٦,٧٢٤)	(٦,٥٨٤)
صافي إيرادات رسوم وعمولات	**٢٠٢,٥٩٧**	**١٨٤,٥٥٩**
صافي ربح صرف عملات أجنبية	٣٢,٣٠٧	٢٥,٣٤٠
إيرادات من إستثمارات مالية	٤٣,٩٧٧	٥٠,٩٢٣
إيرادات تشغيلية أخرى	٥,٢٩٣	١١,٠١٤
صافي إيرادات تشغيلية	**١,١١٠,٥٠٧**	**١,١٠١,١٢٣**
تكاليف موظفين	(١٦٨,٠٤٨)	(١٧٢,٧٧٩)
إستهلاك	(٣٨,٨٥٣)	(٣٤,١٨١)
صافي خسارة تدني قيمة قروض وسلف مقدمة لعملاء	(١٣١,٩٧٤)	(١٢٦,١٩٣)
مصروفات أخرى	(١٠٦,٤٠٠)	(١١٢,٤٠٤)
	(٤٣٥,٢٧٤)	(٤٣٥,٥٥٧)
ربح السنة	**٦٧٥,٢٣٣**	**٦٦٥,٥٦٦**
العائد على السهم (ريال قطري)	**٠,٢٩٣**	**٠,٢٨٨**

بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	٢٠١٩ ألف ر.ق	٢٠١٨ ألف ر.ق
ربح السنة	**٦٧٥,٢٣٣**	**٦٦٥,٥٦٦**
بنود الدخل الشامل / (الخسارة الشاملة) الأخرى للسنة		
بنود يمكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة:		
الحركة في إحتياطي القيمة العادلة		
(أدوات الدين – المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩):		
محققة خلال السنة	٨١	(١٩٦)
صافي تغير القيمة العادلة خلال السنة	١٥,٧٦٨	(٥,١٩١)
البنود التي لايمكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة		
صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩)	(٤,٣٧٢)	(٢,٢٢٥)
بنود الدخل الشامل / (الخسارة الشاملة) الأخرى للسنة	**١١,٤٧٧**	**(٧,٦١٢)**
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**٦٨٦,٧١٠**	**٦٥٧,٩٥٤**

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	٢٠١٩ ألف ر.ق	٢٠١٨ ألف ر.ق (المعدّلة)
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
ربح السنة	٦٧٥,٢٣٣	٦٦٥,٥٦٦
تعديلات:		
صافي تدني خسارة قيمة قروض وسلف لعملاء	١٣١,٩٧٤	١٢٦,١٩٣
إستهلاك	٢٨,٨٥٣	٢٤,١٨١
صافي ربح من إستبعاد ممتلكات ومعدات	-	(٥,٣١٠)
صافي ربح من استثمارات مالية وتقييم أدوات حقوق ملكية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩)	(٣٥,٩٨٨)	(٤٤,٢٧٥)
الربح قبل التغيرات في رأس المال العامل	٨٠٠,٠٧١	٧٦٦,٣٥٥
التغير في أرصدة مطلوبة من المصرف المركزي	(١٧١,٤٠٧)	(٩٣,٠٢٨)
التغير في قروض وسلف لعملاء	(٤,٦٣٠,١٦٠)	١,٢١١,٦٤٠
التغير في موجودات أخرى	(١٠,٩٣٩)	(٦,١٩٨)
التغير في مطلوب إلى بنوك والمصرف المركزي	(١,٢٩١,٥٦٣)	١,٧٤٤,٨٥٩
التغير في ودائع عملاء	٣,٧٣٤,٤٢٠	(١,٩٠٢,١٤١)
التغير في شهادات إيداع و أوراق تجارية	(٤٧٥,٦٧٢)	٧٦,٦١٧
التغير في مطلوبات أخرى	١١٨,٤٤٥	٥٠,١١٧
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	**(١,٥٥٩,٨٠٥)**	**١,٨٤٩,٣٢١**
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية		
صافي متحصلات من (شراء) / بيع إستثمارات مالية	(١,٥٣٤,٥٥٥)	٢٨٥,٨٠٥
صافي شراء ممتلكات ومعدات	(٢٠,٦٢٩)	(٨,٠٩٧)
صافي النقد (المستخدم في)/ الناتج من الأنشطة الإستثمارية	**(١,٥٥٥,١٨٣)**	**٢٧٧,٧٠٨**
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
متحصلات من إصدار سندات دين	١,٨٢٦,٢٨٣	-
صافي (إعادة دفع) متحصلات من قروض أخرى	(٨٦٦,٠٨٩)	٣٠٥,٢٨٣
توزيعات أرباح مدفوعة	(٢١٠,٣٦١)	(٢٠٠,٣٤٣)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية	**٧٤٩,٨٣٣**	**١٠٤,٩٤٠**
صافي (النقص) / الزيادة في النقد وشبه النقد	**(٣,٣٦٥,١٥٥)**	**٢,٢٣١,٨٦٩**
النقد وشبه النقد في ١ يناير	٥,٥٢٩,٦٩١	٣,٢٩٧,٨٢٢
النقد وشبه النقد في ٣١ ديسمبر	٣,١٦٤,٥٣٦	٥,٥٢٩,٦٩١
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وتوزيعات الأرباح		
فوائد مستلمة	١,٧٤٧,٣٢٦	١,٦٧٠,١٠٧
فوائد مدفوعة	٩١٣,٥١٢	٨٤٣,٦٣٩
توزيعات أرباح مستلمة	٧,٩٨٩	٦,٦٤٨

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

ألف ريال قطري

	رأس المال	إحتياطي قانوني	إحتياطي المخاطر	إحتياطيات القيمة العادلة	الأرباح المدورة	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٨	**٢,٠٠٣,٤٣٣**	**١,٥٨٩,٧٦٧**	**٦٣١,٠٧٨**	**١٢,٥٣٠**	**١,٠٥٧,٠٣٦**	**٥,٢٩٣,٨٤٤**
تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩	-	-	-	(١٦,٤٠٧)	(٢١٧,٧٧٨)	(٢٣٤,١٨٥)
الرصيد المعدّل كما في ١ يناير ٢٠١٨	**٢,٠٠٣,٤٣٣**	**١,٥٨٩,٧٦٧**	**٦٣١,٠٧٨**	**(٣,٨٧٧)**	**٨٣٩,٢٥٨**	**٥,٠٥٩,٦٥٩**
إجمالي الدخل الشامل خلال السنة						
ربح السنة	-	-	-	-	٦٦٥,٥٦٦	٦٦٥,٥٦٦
بنود الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	(٧,٦١٢)	-	(٧,٦١٢)
إجمالي الدخل الشامل خلال السنة	**-**	**-**	**-**	**(٧,٦١٢)**	**٦٦٥,٥٦٦**	**٦٥٧,٩٥٤**
محوّل إلى إحتياطي قانوني	-	٦٦,٥٥٧	-	-	(٦٦,٥٥٧)	-
محوّل إلى صندوق الأنشطة الإجتماعية والرياضية	-	-	-	-	(١٦,٦٣٩)	(١٦,٦٣٩)
معاملات مع مالكي حقوق الملكية معترف بها مباشرة في حقوق الملكية						
مساهمات من وتوزيعات لمالكي حقوق الملكية:						
أسهم مجانية مصدّرة	١٠٠,١٧١	-	-	-	(١٠٠,١٧١)	-
توزيعات أرباح مدفوعة	-	-	-	-	(٢٠٠,٣٤٣)	(٢٠٠,٣٤٣)
إجمالي المساهمات من والتوزيعات لمالكي حقوق الملكية	١٠٠,١٧١	-	-	-	(٣٠٠,٥١٤)	(٢٠٠,٣٤٣)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٢,١٠٣,٦٠٤	١,٦٥٦,٣٢٤	٦٣١,٠٧٨	(١١,٤٨٩)	١,١٢١,١١٤	٥,٥٠٠,٦٣١
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٩	**٢,١٠٣,٦٠٤**	**١,٦٥٦,٣٢٤**	**٦٣١,٠٧٨**	**(١١,٤٨٩)**	**١,١٢١,١١٤**	**٥,٥٠٠,٦٣١**
تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦	**-**	**-**	**-**	**-**	**(١,٣٨٧)**	**(١,٣٨٧)**
الرصيد المعدّل كما في ١ يناير ٢٠١٩	**٢,١٠٣,٦٠٤**	**١,٦٥٦,٣٢٤**	**٦٣١,٠٧٨**	**(١١,٤٨٩)**	**١,١١٩,٧٢٧**	**٥,٤٩٩,٢٤٤**
إجمالي الدخل الشامل للسنة						
ربح السنة	**-**	**-**	**-**	**-**	**٦٧٥,٢٣٣**	**٦٧٥,٢٣٣**
بنود الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	**-**	**-**	**-**	**١١,٤٧٧**	**-**	**١١,٤٧٧**
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**-**	**-**	**-**	**١١,٤٧٧**	**٦٧٥,٢٣٣**	**٦٨٦,٧١٠**
محوّل إلى إحتياطي مخاطر	**-**	**-**	**٤٨,٧٥٩**	**-**	**(٤٨,٧٥٩)**	**-**
محوّل إلى إحتياطي قانوني	**-**	**٦٧,٥٢٣**	**-**	**-**	**(٦٧,٥٢٣)**	**-**
محوّل إلى صندوق الأنشطة الإجتماعية والرياضية	**-**	**-**	**-**	**-**	**(١٦,٨٨١)**	**(١٦,٨٨١)**
معاملات مع مالكي حقوق الملكية معترف بها مباشرة في حقوق الملكية						
مساهمات من وتوزيعات لمالكي حقوق الملكية:						
أسهم مجانية مصدّرة	**٢١٠,٣٦١**	**-**	**-**	**-**	**(٢١٠,٣٦١)**	**-**
توزيعات أرباح مدفوعة	-	-	-	-	(٢١٠,٣٦١)	(٢١٠,٣٦١)
إجمالي المساهمات من والتوزيعات لمالكي حقوق الملكية	**٢١٠,٣٦١**	**-**	**-**	**-**	**(٤٢٠,٧٢٢)**	**(٢١٠,٣٦١)**
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٢,٣١٣,٩٦٥**	**١,٧٢٣,٨٤٧**	**٦٧٩,٨٣٧**	**(١٢)**	**١,٢٤١,٠٧٥**	**٥,٩٥٨,٧١٢**

البنك الأهلي
ahlibank

ahlibank.com.qa 4423 2393